خلفت أعمال الشغب والنهب التي شهدتها عدة مدن بريطانية، ولمدة خمس ليال، خسائر مادية تصل قيمتها إلى مليار جنيه إسترليني، أي ما يعادل نحو 1.6 مليار دولًار.

وذكرت صحيفة ديلي ميرور اليوم الجمعة أن أعمال الشغب بددت حقنة الإنتعاش التي قدمها زفاف الأمير وليام وكيت للإقتصاد البريطاني، ودمرت آلاف الشركات، وشوّهت سمعة البلاد بأعين السياح الأجانب.

وأضافت أن الناس العاديين سيدفعون الثمن كالعادة، فيما سيواجه أصحاب المحال التجارية الصغيرة أضخم فواتير أعمال الشغب والنهب، والتي قدر الخبراء أنها ستكلف هؤلاء نحو 200 مليون جنيه إسترليني قيمة الأرباح المفقودة والأضرار التي لحقت بمتاجرهم.

وأشارت الصحيفة إلى أن فاتورة الخسائر ستشمل أيضاً التكاليف الإضافية للموظفين، وتكاليف عمليات التنظيف وخاصة بالنسبة إلى شركات الأغذية، واحتمال ارتفاع فواتير التأمين بالمستقبل.

وطالت أعمال الشغب والنهب نحو 6000 متجر ومخزن ومطعم وبشكل قد يجعلها لا تتعافى من نتائجها بالرغم من المساعدات التي تعهدت الحكومة توفيرها لها.

وقالت الصحيفة إن 98 فرعاً من مخازن ماركس وسبنسر لتجارة التجزئة تضررت بفعل اعمال الشغب وتم تدمير فرع الأغذية التابع لها بمدينة مانشستر بصورة كاملة، فيما يواجه قطاع صناعة السياحة التي تصل عوائده إلى 115 مليار جنيه استرليني، خسائر جسيمة.

وذكر تقرير أصدره مركز بحوث تجارة التجزئة أن قطاع السياحة في بريطانيا سيخسر 520 مليون جنيه استرليني العام المقبل بحال قرر1% فقط من السياح الأجانب الإبتعاد عن بريطانيا.

وأضافت الصحيفة أن شركات التأمين البريطانية تستعد لتلقي سيل من طلبات التعويض من المنازل والمتاجر المتضررة بأعمال الشغب والنهب قد يصل حجمها إلى 200 مليون جنيه استرليني على أقل تقدير.

وذكرت أن أعمال الشغب كلّفت الشرطة البريطانية 15 مليون جنيه استرليني حتى الآن نتيجة نشر وحدات اضافية من رجالها في الشوارع لليلة الخامسة على التوالي، فضلاً عن 9 ملايين جنيه استرليني اخرى كلفة نشر 16 ألف شرطي بشوارع لندن على مدى الليالي الثلاث الماضية، فيما اضطرت شرطة العاصمة لتغطية نفقات نقل واقامة رجال الشرطة التي استدعتهم من مدن أخرى.

ونسبت الصحيفة إلى متحدث باسم شرطة سكوتلند يارد قوله "إن القرار حول الجهة التي ستغطي تكاليف الشرطة قد يستغرق عدة أشهر.. ولا يمكننا وضع أي رقم حول التكاليف الآن".

وأشارت إلى أن تكاليف أعمال الشغب التي لحقت بنظام العدالة قد تصل إلى أكثر من 100 مليون جنيه استرليني، حيث من المقرر أن تتعامل المحاكم مع ما لا يقل عن 1300 شخص ستوّجه الشرطة تهماً ضدهم لتورطهم بأعمال الشغب والنهب.

وكان رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون أعلن تخصيص 20 مليون جنيه استرليني لمساعدة المتضررين من أعمال الشغب والنهب من أصحاب المتاجر الصغيرة.

وقالت ديلي ميرور إن هذا الرقم يعادل فقط 10% من حجم الخسائر التي لحقت بأصحاب المتاجر الصغيرة وقُدرت بأنها تصل إلى 200 مليون جنيه استرليني.

أكثر من 1500 معتقل:

هذا وتخطى عدد المعتقلين فى بريطانيا هذا الأسبوع أكثر من 1500 شخص فى ظل أحداث الشغب والنهب التى تشهدها البلاد، حسبما ذكر راديو هيئة الإذاعة البريطانية (بى بى سى) اليوم الجمعة.

وأضاف أن نحو ألف شخص من المعتقلين ينتمون إلى العاصمة لندن وحدها.

ومن ناحية أخرى، قضى العديد من القضاة ليلتهم فى محاكمة المشتبه بهم، بعد أن فتحت المحاكم أبوابها على مدار الساعة، فيما تشير التقارير إلى أن بعض المتهمين أصدر بحقهم أحكام أقسى من المعتاد.

ومن جهته، حذر نيك كليج نائب رئيس الوزراء البريطاني أى مشاغبين جدد، وخصوصا من الشباب، من العقاب، مشيرا إلى أن عطلة الأسبوع المقبلة هى فرصة جيدة لإعادة التفكير، ولاسيما بالنظر إلى ما تشهده المحاكم الآن وما يتم من اعتقالات لمثيرى الشغب.

وكان عشرات الأشخاص قد نظموا يوم السبت الماضى مظاهرة احتجاجية أضرموا خلالها النيران فى مركبات ومبان وحاويات قمامة وألقوا قنابل حارقة على رجال الشرطة ونهبوا عددا من المتاجر، وسرعان ما امتدت أعمال العنف إلى

أحياء عديدة فى لندن ومدن بريطانية أخرى، الأمر الذى أسفر عن مقتل وإصابة العشرات.

كاتب المقالة :
تاريخ النشر : 12/08/2011
من موقع : موقع الشيخ محمد فرج الأصفر
رابط الموقع : www.mohammdfarag.com